



مؤسسة النقد العربي السعودي
SAUDI ARABIAN MONETARY AGENCY

التطورات النقدية والمصرفية

خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م

إعداد

إدارة الأبحاث الاقتصادية

ربيع الثاني ١٤٣٦هـ فبراير ٢٠١٥م

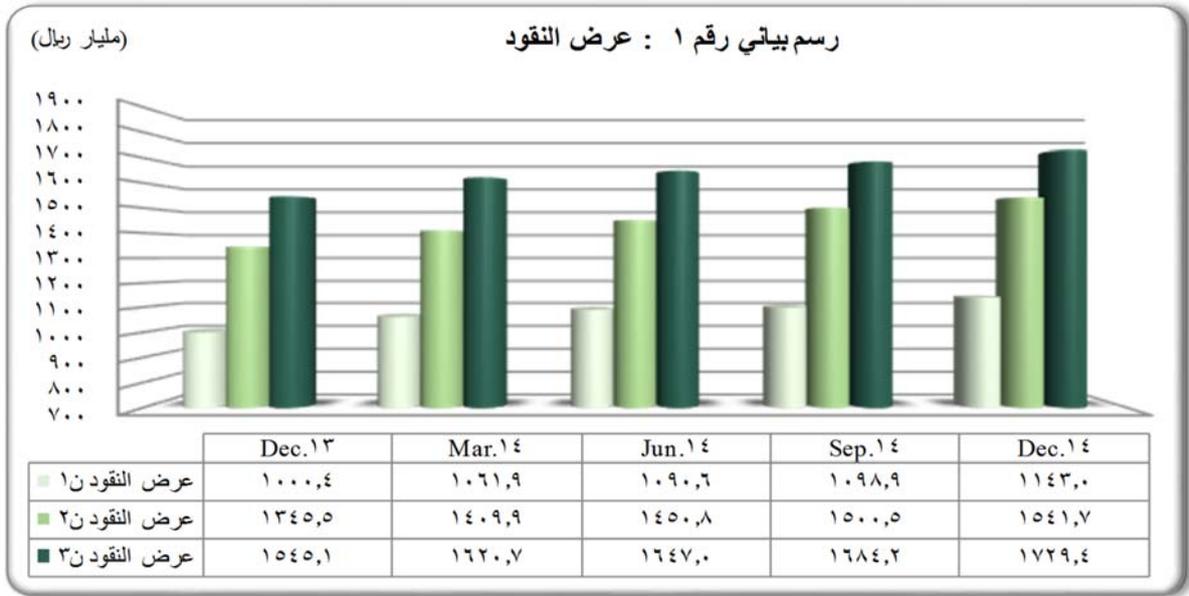
المحتويات

٣	أولاً: التطورات النقدية.....
٣	١-١ عرض النقود.....
٤	٢-١ القاعدة النقدية.....
٤	٣-١ المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي.....
٥	٤-١ الأصول الاحتياطية.....
٦	ثانياً: السياسة النقدية.....
٧	ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي.....
٧	١-٣ الودائع المصرفية.....
٨	٢-٣ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية.....
٨	٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية.....
٩	٤-٣ مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام.....
١٠	٥-٣ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية.....
١١	٦-٣ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي.....
١٢	٧-٣ واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية.....
١٣	٨-٣ صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية.....
١٤	رابعاً: تطورات التقنية المصرفية.....
١٥	خامساً: تطورات سوق الأسهم المحلية.....
١٦	سادساً: صناديق الاستثمار.....
١٧	سابعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة.....
١٨	ثامناً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الرابع ٢٠١٤ م.....
١٩	تاسعاً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الرابع ٢٠١٤ م.....

أولاً: التطورات النقدية:

١-١ عرض النقود

حقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٢,٧ في المئة (٤٥,١ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٧٢٩,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٣ في المئة (٣٧,٢ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م نمواً سنوياً نسبته ١١,٩ في المئة (١٨٤,٢ مليار ريال) (رسم بياني رقم ١).



وبتحليل مكونات عرض النقود (ن٣) خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م، يلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنسبة ٤,٠ في المئة (٤٤,٠ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١١٤٣,٠ مليار ريال أو ما نسبته ٦٦,١ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٨ في المئة (٨,٣ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٤,٢ في المئة (١٤٢,٥ مليار ريال). أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٢,٧ في المئة (٤١,٢ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٥٤١,٧ مليار ريال أو ما نسبته ٨٩,١ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٤ في المئة (٤٩,٧ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٤,٦ في المئة (١٩٦,٢ مليار ريال).



٢-١ القاعدة النقدية

ارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ١٠,٨ في المئة (٣٥,٦ مليار ريال) لتبلغ ٣٦٦,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٢ في المئة (٧,٢ مليار ريال) في الربع السابق. في حين سجلت بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٦,٨ في المئة (٢٣,٣ مليار ريال).

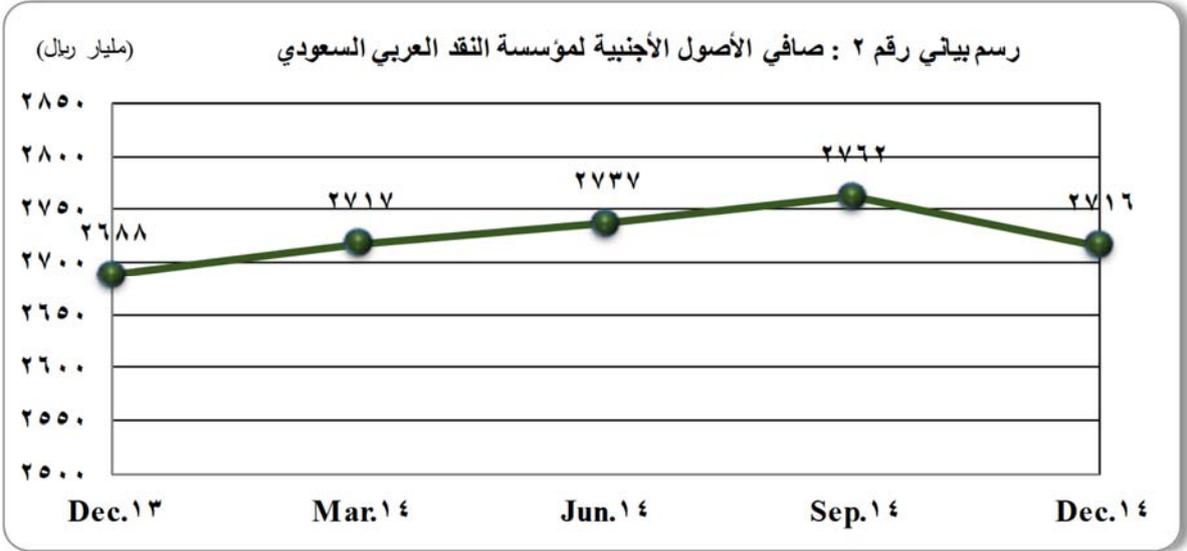
وبتحليل مكونات القاعدة النقدية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م يلاحظ أن النقد المتداول خارج المصارف انخفض بنسبة ٢,٧ في المئة (٤,٣ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٥٣,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٣ في المئة (٦,٥ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٧,٤ في المئة (١٠,٦ مليار ريال).

وارتفعت ودائع المصارف لدى المؤسسة في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ٣٢,٣ في المئة (٤٥,٤ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٨٦,٠ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٤ في المئة (٤,٩ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجلت بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٥,٠ في المئة (٨,٨ مليار ريال)، وحقق النقد في الصندوق انخفاضاً نسبته ١٦,٧ في المئة (٥,٤ مليار ريال) ليبلغ نحو ٢٧,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٠,٥ في المئة (٥,٥ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٦,٨ في المئة (٣,٩ مليار ريال).

٣-١ المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى أن إجمالي الموجودات الأجنبية قد حقق خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م انخفاضاً نسبته ١,٥ في المئة (٤٢,٤ مليار ريال) ليبلغ ٢٧٣٥,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٩ في المئة (٢٥,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ١,٣ في المئة (٣٤,٩ مليار ريال) بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م، وسجل صافي الأصول الأجنبية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م انخفاضاً نسبته ١,٧ في المئة (٤٥,٨ مليار ريال) ليبلغ ٢٧١٦,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٩ في المئة (٢٥,٢ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١,١ في المئة (٢٨,٢ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٢).

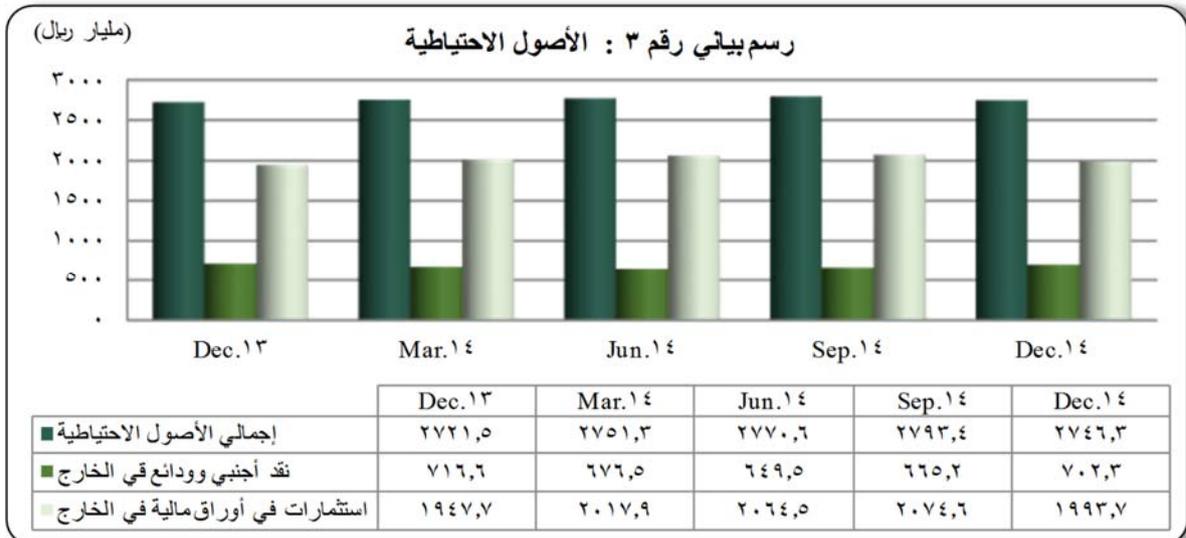
وحقق إجمالي الودائع بالعملة المحلية لجهات أجنبية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٢٠,٧ في المئة (١,٧ مليار ريال) ليبلغ ٩,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٩ في المئة (٠,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٥٢,٥ في المئة (٣,٣ مليار ريال) بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م.



١- الأصول الاحتياطية

سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م انخفاضاً نسبته ١,٧ في المئة (٤٧,١ مليار ريال) ليلعب ٢٧٤٦,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٨ في المئة (٢٢,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ٠,٩ في المئة (٢٤,٩ مليار ريال) بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م (رسم بياني رقم ٣).

وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م مقارنةً بالربع السابق، فقد انخفض الوضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي بنسبة ١٤,٣ في المئة (٢,٥ مليار ريال) ليلعب ١٤,٧ مليار ريال، وحققت الودائع في الخارج ارتفاعاً نسبته ٥,٦ في المئة (٣٧,١ مليار ريال) لتبلغ ٧٠٢,٣ مليار ريال، في حين



انخفضت الاستثمارات بالأوراق المالية في الخارج بنسبة ٣,٩ في المئة (٨١,٠ مليار ريال) لتبلغ ١٩٩٣,٧ مليار ريال. كما انخفض رصيد حقوق السحب الخاصة بنسبة ٢,٣ في المئة (٠,٨ مليار ريال) ليبلغ ٣٤,٠ مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند ١٦٢٤ مليون ريال.

ثانياً: السياسة النقدية:

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في إتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي. وقد أبتت المؤسسة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م على نفس الإجراءات المتبعة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م وهي على النحو التالي:

١. الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) دون تغيير عند ٢ في المئة، وكذلك الإبقاء على معدل عائد إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند ٠,٢٥ في المئة. وقد بلغ المتوسط اليومي لما قامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو ٢٥٤ مليون ريال خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م مقابل ١٠١ مليون ريال في الربع الثالث من عام ٢٠١٤م، فيما بلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس ٦٨,١ مليار ريال للربع الرابع من عام ٢٠١٤م مقارنة بنحو ٧٣,١ مليار ريال في الربع الثالث من عام ٢٠١٤م.

٢. الإبقاء على نسبة الاحتياطي القانوني (Cash Reserve Ratio) على الودائع تحت الطلب عند ٧ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤ في المئة.

٣. لتشجيع المصارف المحلية على توجيه السيولة نحو الإقراض، أبتت المؤسسة على احتساب تسعيرة أذونات مؤسسة النقد دون تغيير على أساس ٨٠ في المئة من تسعيرة فائدة الإيداع بين البنوك (SIBID) وأبتت سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية عند حوالي ٩ مليار ريال.

٤. استقرت أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SIBOR) في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م عند ٠,٨٥٧٥ في المئة. وبلغ الفارق بين أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار لفترة ثلاثة أشهر نحو ٦٠ نقطة أساس لصالح الريال بنهاية الربع الرابع لعام ٢٠١٤م مقارنة بـ ٧٢ نقطة أساس في نهاية الربع الثالث لعام ٢٠١٤م. أما بالنسبة لسعر صرف الريال مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي البالغ ٣,٧٥.

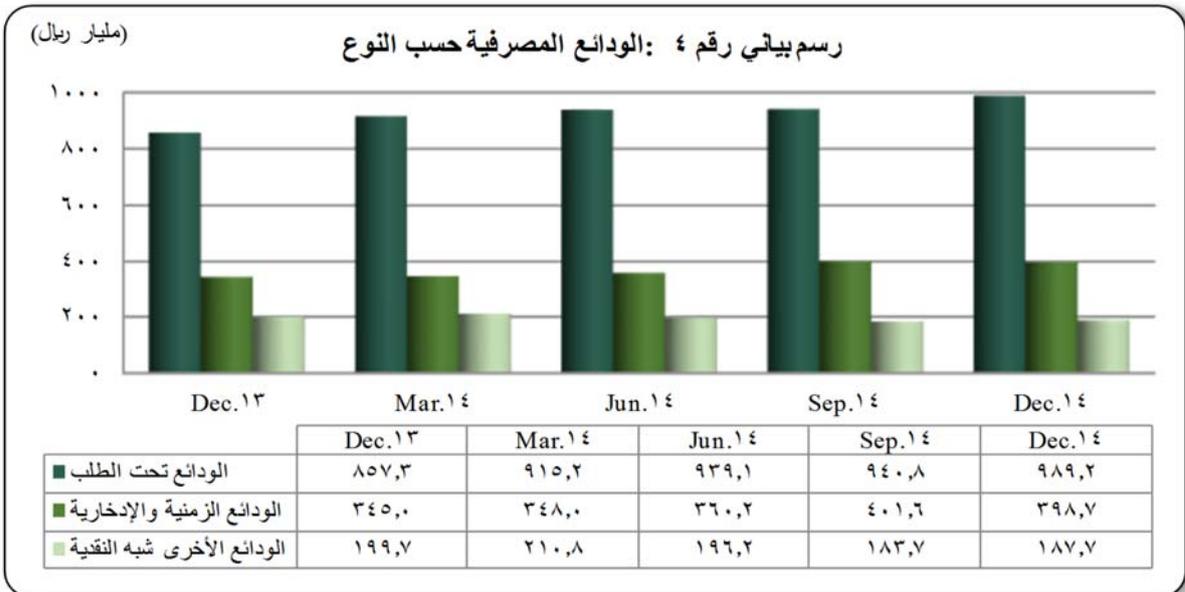
٥. وفيما يخص عمليات مقايضة النقد الاجنبي (Foreign Exchange)، فلم تقم المؤسسة بإجراء أي عمليات مقايضة مع البنوك المحلية في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م.

ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي:

١-٣ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٣,٢ في المئة (٤٩,٤ مليار ريال) ليلعب نحو ١٥٧٥,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,١ في المئة (٣٠,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٢,٤ في المئة (١٧٣,٦ مليار ريال). في حين بلغت نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي عرض النقود (ن٣) ٩١,١ في المئة (رسم بياني رقم ٤).

وبتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م، يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة ٥,١ في المئة (٤٨,٣ مليار ريال) لتبلغ نحو ٩٨٩,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٢ في المئة (١,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق. وبنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م حققت الودائع تحت الطلب ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٥,٤ في المئة (١٣١,٩ مليار ريال). وانخفضت الودائع الزمنية والإيداعية بنسبة ٠,٧ في المئة (٢,٨ مليار ريال) لتبلغ ٣٩٨,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١١,٥ في المئة (٤١,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٥,٦ في المئة (٥٣,٧ مليار ريال). في حين ارتفعت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ٢,١ في المئة (٣,٩ مليار ريال) لتبلغ ١٨٧,٧ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٦,٤ في المئة (١٢,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت انخفاضاً سنوياً نسبته ٦,٠ في المئة (١٢,٠ مليار ريال).



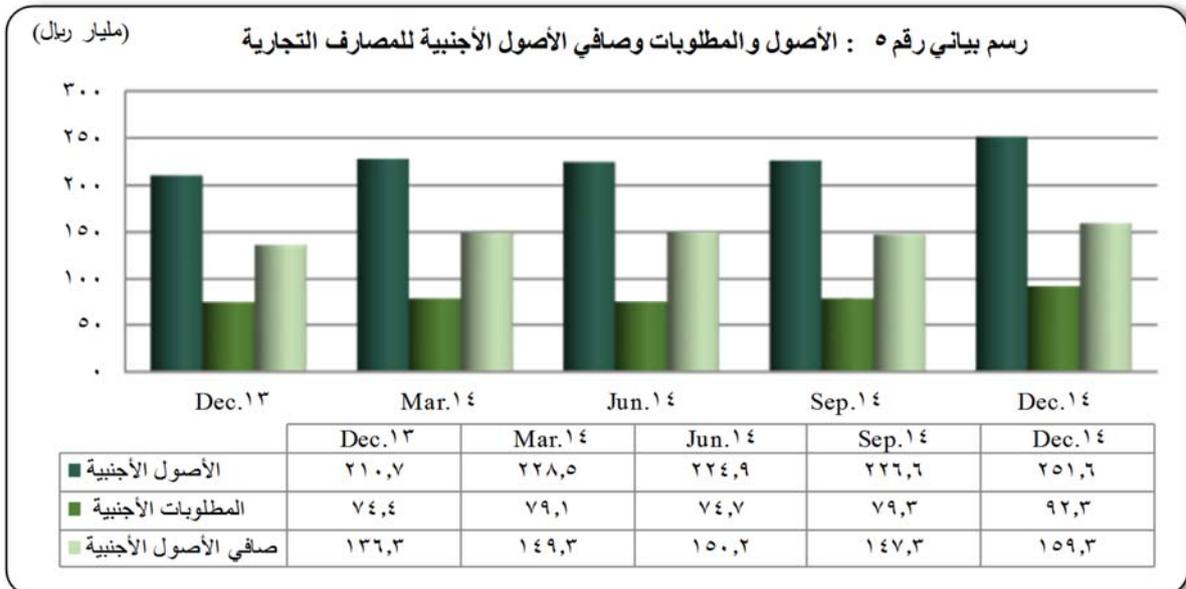
٢-٣ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م حوالي ٢١٣٢,٦ مليار ريال، أي بارتفاع نسبته ٣,١ في المئة (٦٤,١ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٨ في المئة (٣٦,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجل بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٢,٦ في المئة (٢٣٩,٣ مليار ريال).

٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ١١,١ في المئة (٢٥,٠ مليار ريال) ليلعب حوالي ٢٥١,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٧ في المئة (١,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٩,٤ في المئة (٤٠,٩ مليار ريال)، مشكلاً ما نسبته ١١,٨ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ١١,٠ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٥).

وسجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ١٦,٤ في المئة (١٣,٠ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٩٢,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,١ في المئة (٤,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٤,٠ في المئة (١٧,٩ مليار ريال)، مشكلاً بذلك نسبة ٤,٣ في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ٣,٨ في المئة في نهاية الربع السابق. وارتفع صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ٨,٢ في المئة (١٢,١ مليار ريال) ليلعب ١٥٩,٣ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٠ في المئة (٢,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق.



٣-٤ متطلبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت متطلبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ٠,٧ في المئة (٩,٠ مليار ريال) لتبلغ ١٣٥٥,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٤ في المئة (٣١,٦ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م نسبته ١١,٣ في المئة (١٣٧,٨ مليار ريال)، وبلغت نسبة متطلبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام ٨٦,٠ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بنسبة ٨٨,٢ في المئة في نهاية الربع السابق.

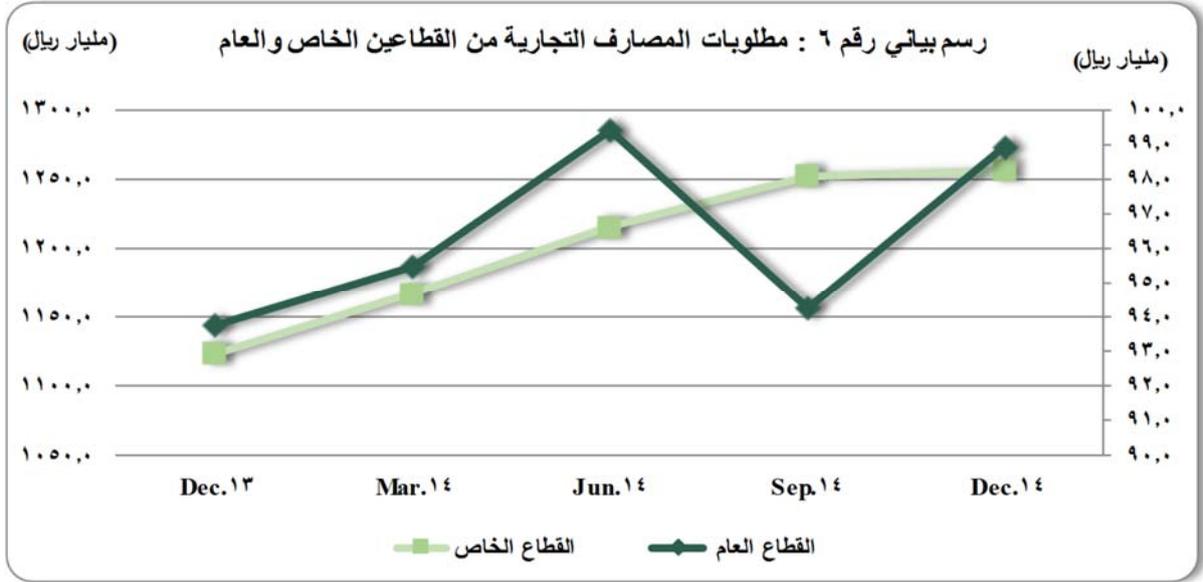
٣-٤-١ متطلبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

ارتفعت متطلبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ٠,٣ في المئة (٤,٣ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٢٥٦,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٠ في المئة (٣٦,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١١,٨ في المئة (١٣٢,٦ مليار ريال). وبلغت نسبة متطلبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م نحو ٧٩,٧ في المئة، مقارنة بنسبة ٨٢,٠ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

٣-٤-٢ متطلبات المصارف التجارية من القطاع العام

ارتفعت متطلبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ٥,٠ في المئة (٤,٧ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٩٨,٩ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٥,٢ في المئة (٥,١ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٥,٥ في المئة (٥,٢ مليار ريال). وبلغت نسبة إجمالي متطلبات المصارف التجارية من القطاع العام وشبه العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م حوالي ٦,٣ في المئة مقارنة بنسبة ٦,٢ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي قصير الأجل ارتفاعاً نسبته ١,١ في المئة (٦,٨ مليار ريال) ليبلغ ٦٢١,٣ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٤,١ في المئة (٢٦,٣ مليار ريال) في الربع السابق، وكذلك ارتفع الائتمان المصرفي متوسط الأجل بنسبة ٦,٢ في المئة (١٣,٩ مليار ريال) ليبلغ ٢٣٧,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٧ في المئة (١,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق الائتمان المصرفي طويل الأجل انخفاضاً نسبته ٢,٣ في المئة (٩,٢ مليار ريال) ليبلغ نحو ٣٩١,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٦,٣ في المئة (٥٦,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق.



٣-٤-٣ مطلوبات المصارف التجارية حسب النشاط الاقتصادي

ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ٠,٩ في المئة (١١,٥ مليار ريال) ليلعب حوالي ١٢٥٠,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٣ في المئة (٢٨,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١١,٦ في المئة (١٣٠,١ مليار ريال). وتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للنشطة الاقتصادية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م، يلاحظ انخفاض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٧,٠ في المئة (٠,٩ مليار ريال)، ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة ٦,٦ في المئة (٣,١ مليار ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ٢,٨ في المئة (١,٠ مليار ريال)، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة ٢,٠ في المئة (١,٧ مليار ريال)، ولقطاع الخدمات بنسبة ١,٩ في المئة (١,٢ مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والانتاج بنسبة ٠,٩ في المئة (١,٤ مليار ريال)، ولقطاع التجارة بنسبة ٠,٥ في المئة (١,٣ مليار ريال). وفي المقابل ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة ١٣,٩ في المئة (٥,٦ مليار ريال)، ولقطاع التمويل بنسبة ١٣,١ في المئة (٤,١ مليار ريال)، ولقطاع التعدين والمناجم بنسبة ٦,٢ في المئة (١,٢ مليار ريال)، وللقطاعات الأخرى بنسبة ٢,٣ في المئة (١١,٢ مليار ريال).

٥-٣ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

انخفض رأس المال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ١,١ في المئة (٢,٨ مليار ريال) ليلعب ٢٤٨,١ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ١,٣ في المئة (٣,٣ مليار ريال) في الربع السابق.



وبلغت نسبة رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م حوالي ١٥,٧ في المئة، مقارنة بنسبة ١٦,٤ في المئة في نهاية الربع السابق، وارتفع معدل نموها السنوي في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ٩,٩ في المئة (٢٢,٣ مليار ريال). وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م حوالي ٩,٤ مليار ريال مقارنة بنحو ٩,٧ مليار ريال في الربع السابق، أي بانخفاض نسبته ٩,٢ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، وحقت ارتفاعاً نسبته ٢٥,٠ في المئة (١,٩ مليار ريال) مقارنة بالربع الرابع من عام ٢٠١٣م.

وفي نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليلبلغ ١٩١٢ فرعاً، أي بزيادة قدرها ٣٢ فرعاً مقارنة بالربع السابق، وارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة سنوياً بنسبه ٨,١ في المئة (١٤٤ فرعاً) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق.

٦-٣ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

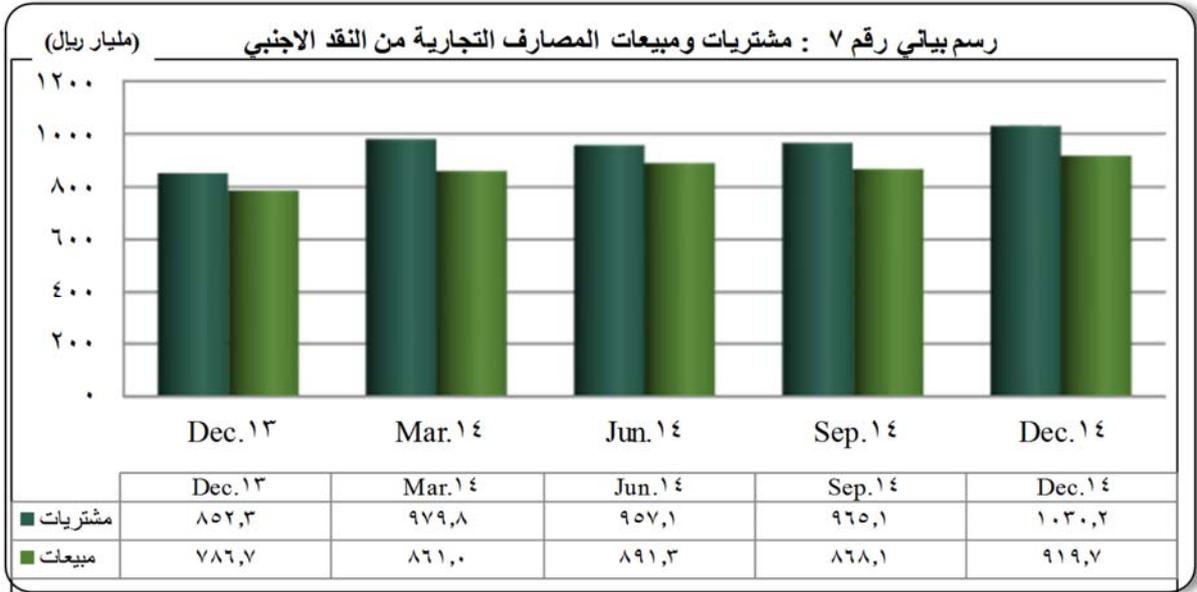
١-٦-٣ مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ٦,٨ في المئة (٦٥,١ مليار ريال) ليلبلغ حوالي ١٠٣٠,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٨ في المئة (٨,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين سجل ارتفاعاً نسبته ٢٠,٩ في المئة (١٧٨,٠ مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. وبمقارنة إجمالي مشتريات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المشتريات من المصارف الخارجية بنسبة ١٢,٥ في المئة (٤٩,١ مليار ريال)، والمشتريات من مؤسسة النقد بنسبة ٩,٦ في المئة (١٥,٢ مليار ريال)، والمشتريات من المصادر الأخرى بنسبة ٤,٨ في المئة (٣,٤ مليار ريال)، والمشتريات من المصارف المحلية بنسبة ٠,٨ في المئة (١,٨ مليار ريال). وفي المقابل انخفضت المشتريات من العملاء بنسبة ٣,٩ في المئة (٤,٣ مليار ريال). (رسم بياني رقم ٧).

٢-٦-٣ مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ٥,٩ في المئة (٥١,٦ مليار ريال) ليلبلغ نحو ٩١٩,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٦ في المئة (٢٣,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٦,٩ في المئة (١٣٣,٠ مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المبيعات للصيارفة بنسبة

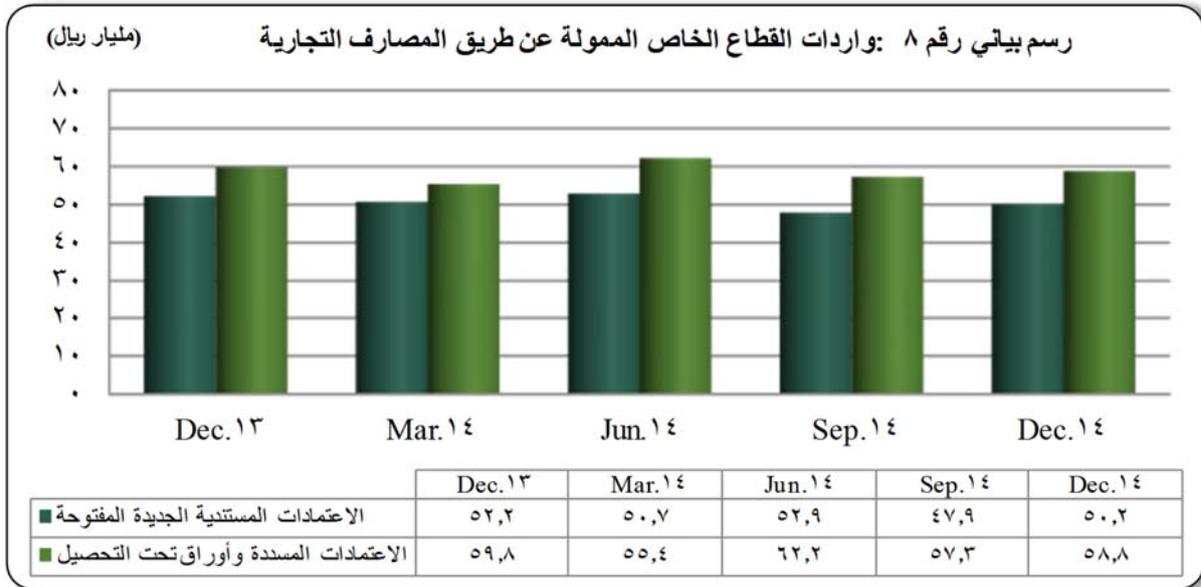
١٠٤,٠ في المئة (١,٢ مليار ريال)، والمبيعات خارج المملكة بنسبة ١٧,٥ في المئة (٦٩,٣ مليار ريال)، والمبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة ٥,٦ في المئة (٨,٠ مليار ريال). وفي المقابل انخفضت المبيعات للمصارف داخل المملكة بنسبة ١١,٩ في المئة (٢٣,٨ مليار ريال)، والمبيعات لجهات حكومية بنسبة ٥٠,٢ في المئة (٦,٨ مليار ريال)، ومبيعات المصارف من النقد الأجنبي لمؤسسة النقد بنسبة ٥٠,٧ في المئة (٠,٤ مليار ريال). (رسم بياني رقم ٧).



٧-٣ واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

سجلت واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل ارتفاعاً خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م نسبتته ٢,٦ في المئة (١,٥ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٥٨,٨ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٧,٩ في المئة (٤,٩ مليار ريال) في الربع السابق. وحققت انخفاضاً نسبته ١,٧ في المئة (١,٠ مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. وبينت نتائج الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاع تمويل واردات السيارات بنسبة ١٦,٢ في المئة (١,٩ مليار ريال)، وواردات الأجهزة بنسبة ١١,٠ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، وواردات السلع الأخرى بنسبة ٣,٨ في المئة (٠,٩ مليار ريال). وفي المقابل انخفض التمويل لكل من واردات المواد الغذائية بنسبة ٢,٣ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، وواردات مواد البناء بنسبة ٥,٣ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، وواردات الآلات بنسبة ١٢,٤ في المئة (٠,٧ مليار ريال)، وواردات المنسوجات والملبوسات بنسبة ٢٤,٠ في المئة (٠,٣ مليار ريال).

وبالنسبة لواردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م، فقد سجل إجمالي تلك الاعتمادات ارتفاعاً نسبته ٤,٨ في المئة (٢,٣ مليار ريال) ليبليغ حوالي ٥٠,٢ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٩,٥ في المئة (٥,٠ مليار ريال) في الربع السابق. وحقق انخفاضاً نسبته ٣,٩ في المئة (٢,٠ مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. وقد ارتفعت الاعتمادات المستندية لواردات الأجهزة بنسبة ٦٧,٤ في المئة (١,٠ مليار ريال)، ولواردات مواد البناء بنسبة ١٧,١ في المئة (٠,٩ مليار ريال)، ولواردات السلع الأخرى بنسبة ١٥,٥ في المئة (٢,٩ مليار ريال)، ولواردات المنسوجات والملبوسات بنسبة ٦,٠ في المئة (٠,٥ مليار ريال)، ولواردات الآلات بنسبة ٤,٥ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، وفي المقابل انخفضت الاعتمادات المستندية لواردات المواد الغذائية بنسبة ١٣,٦ في المئة (٠,٨ مليار ريال)، ولواردات السيارات بنسبة ١٥,٧ في المئة (١,٩ مليار ريال). (رسم بياني رقم ٨).

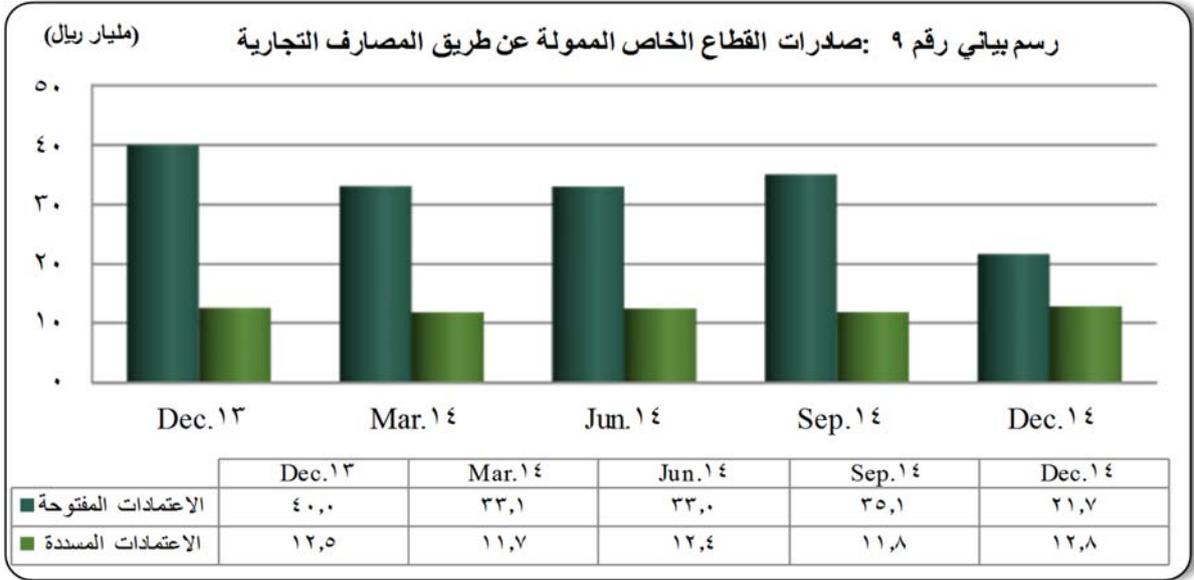


٣-٨ صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

سجلت صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المفتوحة انخفاضاً خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م نسبته ٣٨,١ في المئة (١٣,٤ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٢١,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٢ في المئة (٢,٠ مليار ريال) في الربع السابق. كما حققت انخفاضاً نسبته ٤٥,٨ في المئة (١٨,٣ مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. وبينت نتائج الربع الرابع من عام ٢٠١٤م انخفاض تمويل كل من صادرات المنتجات الصناعية الأخرى بنسبة ٣٨,٨ في المئة (١٢,٧ مليار ريال)، وصادرات المواد الكيميائية

والبلاستيكية بنسبة ٢٨,٨ في المئة (٠,٧ مليار ريال). في حين ارتفع تمويل صادرات الزراعة والإنتاج الحيواني بنسبة ١٧,٩ في المئة (٣ مليون ريال) (رسم بياني رقم ٩).

وبدراسة التوزيع الجغرافي لاتجاهات الاعتمادات المفتوحة لتمويل الصادرات حسب البلدان المصدر إليها خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م، يلاحظ ارتفاع تمويل الصادرات إلى دول أمريكا الشمالية بنسبة ١٢٧,٩ في المئة (٠,٠٧ مليار ريال)، وإلى بلدان أوروبية أخرى بنسبة ٢٥٩,٩ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، وإلى دول أوروبا الغربية بنسبة ٥١,٣ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، وفي المقابل انخفض تمويل الصادرات إلى الدول العربية بنسبة ٢٣,٠ في المئة (٠,٧ مليار ريال)، وإلى البلدان الأخرى بنسبة ٤٢,٧ في المئة (٧,٣ مليار ريال)، وإلى أمريكا اللاتينية بنسبة ٣٨,٥ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، وإلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة ٤٢,٧ في المئة (٦,٠ مليار ريال).



رابعاً: تطورات التقنية المصرفية

٤-١ نظام سريع

تبين الإحصاءات أن القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع قد ارتفعت خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ٩,٦ في المئة (١,١ مليار ريال) لتبلغ ١٢,٩ مليار ريال (أي نحو ٣,٤ مليار دولار أمريكي)، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة ١١,٥ مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة ٠,١٤ مليار ريال. وبلغ مجموع



مدفوعات العملاء نحو ١,٤ مليار ريال وارتفاع نسبته ٢١,٩ في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف ١١,٥ مليار ريال بارتفاع نسبته ٨,٣ في المئة عن الربع السابق.

٤-٢ الشبكة السعودية للمدفوعات

أما فيما يتعلق بتطورات الشبكة السعودية للمدفوعات، فقد بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ما يقارب ٤٠٢ مليون عملية بإجمالي سحبات نقدية قدرها ١٨١,٣ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات الشبكة السعودية. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال نقاط البيع خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م نحو ٩٥,٩ مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها ٤٢,٣ مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي ١٥,٥ ألف جهاز بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو ٢٠,٦ مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م حوالي ١٣٨,٨ ألف جهاز.

٤-٣ المقاصة

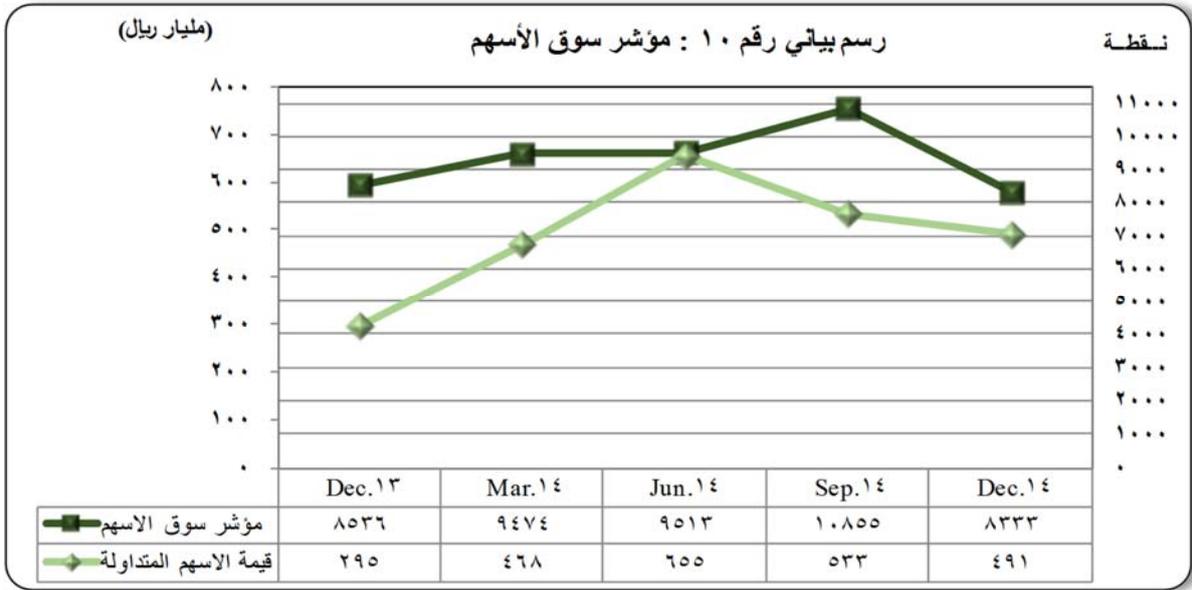
وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الرابع من عام ٢٠١٤م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي ١,٧ مليون شيكاً بقيمة إجمالية بلغت ٢١٨,١ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو ١,٥ مليون شيك بقيمة إجمالية بلغت ١٦١,٤ مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات المصدّقة حوالي ١٨٢,٦ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٥٦,٧ مليار ريال.

خامساً : تطورات سوق الأسهم المحلية

انخفض المؤشر العام لأسعار الأسهم في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ٢٣,٢ في المئة ليبلغ ٨٣٣٣,٣ نقطة، مقارنة بارتفاع نسبته ١٤,١ في المئة في الربع السابق، وحقق انخفاضاً سنوياً نسبته ٢,٤ في المئة. وارتفع عدد الأسهم المتداولة في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ٤,٦ في المئة ليبلغ حوالي ١٦,٣ مليار سهم، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٥,٢ في المئة في الربع السابق. وحقق عدد الأسهم المتداولة ارتفاعاً نسبته ٤٨,٧ في المئة مقارنة بالربع المقابل من عام ٢٠١٣م. وانخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ٧,٩ في المئة لتبلغ نحو ٤٩٠,٦ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١٨,٧ في المئة في الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً نسبته ٦٦,٦ في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق.



وانخفضت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ١٨,١ في المئة لتبلغ ١٨١٣ مليار ريال مقارنة بنهاية الربع السابق الذي ارتفعت فيه القيمة السوقية للأسهم بنسبة ١٣,٨ في المئة، وحققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعاً نسبته ٣,٤ في المئة مقارنةً بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م انخفاضاً نسبته ١,٩ في المئة ليبلغ حوالي ٨,٥ مليون صفقة، مقارنة بانخفاض نسبته ١٨,٨ في المئة في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً نسبته ٦٤,٢ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ١٠).



المصدر: تداول، وهيئة السوق المالية.

سادساً: صناديق الاستثمار

انخفض إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ٨,٩ في المئة (١٠,٨ مليار ريال) ليبلغ ١١٠,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٩ في المئة (٥,٦ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق ارتفاعاً نسبته ٧,٣ في المئة (٧,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وتحليل إجمالي أصول صناديق الاستثمار، يلاحظ انخفاض الأصول المحلية في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ١٨,١ في المئة (١٨,١ مليار ريال) ليبلغ ٨١,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٥ في المئة

(٦,١ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت الأصول المحلية ارتفاعاً طفيفاً نسبته ٠,١ في المئة (٠,٠١ مليار ريال) مقارنةً بالربع الرابع من عام ٢٠١٣م، وسجلت الأصول الأجنبية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٣٣,٥ في المئة (٧,٢ مليار ريال) لتبلغ ٢٨,٨ مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته ٢,١ في المئة (٠,٥ مليار ريال) في الربع السابق. في حين سجلت ارتفاعاً نسبته ٣٥,٣ في المئة (٧,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وانخفض عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ٢,٣ في المئة (٥٧٢٥ مشترك) ليبلغ ٢٤٦,٠ ألف مشترك، مقارنةً بانخفاض نسبته ٠,٩ في المئة (٢٣٩٨ مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين انخفاضاً نسبته ٤,٧ في المئة (١٢٠٧٩ مشترك) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما بالنسبة لعدد الصناديق العاملة، فقد ارتفع بنسبة ٠,٨ في المئة (صندوقين) ليبلغ ٢٥٢ صندوقاً في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م، مقارنةً مع ٢٥٠ صندوقاً خلال الربع السابق.

سابعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة:

سجل إجمالي القروض القائمة لمؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٤,١ في المئة (١٢,٠ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٣٠١,١ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٣,٧ في المئة (١٠,٣ مليار ريال) في الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٢,١ في المئة (٣٢,٥ مليار ريال).

أما فيما يخص إجمالي الممنوح الفعلي من القروض في الربع الثالث من عام ٢٠١٤م، فقد ارتفع بنسبة ٣,٨ في المئة (٠,٦ مليار ريال) مقارنةً بارتفاع نسبته ٣٣,٦ في المئة (٣,٨ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٦٥,٥ في المئة. وانخفض إجمالي القروض المسددة لمؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الثالث من عام ٢٠١٤م بنسبة ٢٢,٧ في المئة (١,١ مليار ريال)، مقارنةً بارتفاع نسبته ٣٤,٣ في المئة (١,٣ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٤٩,٠ في المئة. وارتفع صافي إقراض مؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الثالث من عام ٢٠١٤م بنسبة ١٧,٣ في المئة (١,٧ مليار ريال)، مقارنةً بارتفاع نسبته ٣٣,٢ في المئة (٢,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وحقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ٥٦٥,٥ في المئة.

ويتفصيل مؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م يلاحظ ارتفاع القروض الممنوحة من صندوق التنمية الصناعية السعودي بنسبة ٩١,٦ في المئة (٠,٨ مليار ريال) مقارنةً بانخفاض نسبته ٤٢,٦ في المئة (٠,٦ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من صندوق الاستثمارات العامة بنسبة ٧١,٥ في

المئة (٢,٣ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ١٣,٥ في المئة (٠,٤ مليار ريال) في الربع السابق، وانخفضت القروض الممنوحة من صندوق التنمية الزراعية بنسبة ٢٨,٣ في المئة (٠,٠٧ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٣٢,٧ في المئة (٠,٠٦ مليار ريال) في الربع السابق. وانخفضت القروض الممنوحة من البنك السعودي للتسليف والادخار بنسبة ٥١,٢ في المئة (٤,٣ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٣٦٤,١ في المئة (٦,٦ مليار ريال) في الربع السابق. وفي المقابل ارتفعت القروض الممنوحة من صندوق التنمية العقارية في الربع الثالث من عام ٢٠١٤م بنسبة ٨٦,٧ في المئة (١,٩ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٥٥,٤ في المئة (٢,٧ مليار ريال) في الربع السابق. وبالنسبة لتسديد مبالغ الإقراض خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م يلاحظ انخفاض حجم المبالغ المسددة لكل من البنك السعودي للتسليف والادخار بنسبة ٤,٥ في المئة (٠,٠٧ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٨ في المئة (٠,٠٤ مليار ريال) في الربع السابق، وصندوق التنمية الصناعية بنسبة ٧,٠ في المئة (٠,٠٨ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٥٤,٧ في المئة (٠,٤ مليار ريال) في الربع السابق، وصندوق التنمية الزراعية بنسبة ١,٦ في المئة (٠,٠٠٣ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٢١,٦ في المئة (٠,٠٤ مليار ريال) في الربع السابق، وصندوق الاستثمارات العامة بنسبة ٧٢,٩ في المئة (٠,٦ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ١٨,٩ في المئة (٠,١ مليار ريال) في الربع السابق، وصندوق التنمية العقارية ٢٠١٤م بنسبة ٣٠,٢ في المئة (٠,٤ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٩٠,٨ في المئة (٠,٧ مليار ريال) في الربع السابق.

ثامناً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي العديد من التعاميم للقطاع المصرفي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م أبرزها:

- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٥١٠٠٠١٥٥٠٧٥ وتاريخ ٣٥/١٢/٢٨ هـ بشأن وثيقة لجنة بازل للرقابة المصرفية الصادرة في أكتوبر ٢٠١٤ حول أكثر الأسئلة تداولاً بشأن إطار عمل بازل ٣ حول نسبة الرافعة المالية.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٦١٠٠٠٠٥٧٧٨ وتاريخ ٣٦/٠١/١١ هـ بشأن الوثيقة الاستشارية للجنة بازل للرقابة المصرفية بعنوان: " المخاطر التشغيلية - مراجعات للمنهجيات البسيطة".
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٦١٠٠٠٠٥٧٩٤ وتاريخ ٣٦/٠١/١١ هـ بشأن الوثيقة الاستشارية للجنة بازل للرقابة المصرفية بعنوان: " إرشادات: مبادئ حوكمة المصارف".
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٦١٠٠٠٠٥٧٥٩ وتاريخ ٣٦/٠١/١١ هـ بشأن وثيقة لجنة بازل للرقابة المصرفية حول مراجعة مبادئ الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية.



- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٦١٠٠٠٠٠٧١٧٧ وتاريخ ١٤٣٦/٠١/١٣ بشأن المبادئ التوجيهية لمؤسسة النقد العربي السعودي حول الضوابط الداخلية.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٦١٠٠٠٠٠٩٣٣٥ وتاريخ ١٤٣٦/٠١/١٧ بشأن وثيقة مؤسسة النقد العربي السعودي عن الضوابط والإرشادات المنقحة والمعدلة لنسبة تغطية السيولة.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٦١٠٠٠٠٣٣٧٤٦ وتاريخ ١٤٣٦/٠٣/٠٢ بشأن متطلبات للحد من هجمات تعطيل أو حجب الخدمات الالكترونية.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٦١٠٠٠٠٣٦٧٩٧ وتاريخ ١٤٣٦/٠٣/٠٨ بشأن استقلالية إدارة امن المعلومات في البنوك التجارية.

تاسعاً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/١١/٣م الموافق ١٤٣٦/١/١٠هـ بالموافقة على أن تقوم جميع المؤسسات والهيئات العامة والصناديق ذات اللوائح الخاصة وعموم الجهات الحكومية التي لديها بنود للتوظيف، بوضع أسس ومعايير لشغل وظائفها يتم الاختيار على أساسها، بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص والتنافس بين المتقدمين، وأن تلتزم بالإعلان في مواقعها الإلكترونية، وفي موقع وزارة الخدمة المدنية، وفي صحيفتين أو أكثر من الصحف المحلية عن الوظائف وما يتعلق بها من شروط ومزايا مالية وعن تلك الأسس والمعايير، وذلك إلى حين تطبيق البوابة الوطنية للتوظيف.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٠م الموافق ١٤٣٦/١/١٧هـ بالموافقة على تفويض معالي وزير المالية - أو من ينيبه - بالتوقيع مع وزارة الخزانة في الولايات المتحدة الأمريكية على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي، وتنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٤م الموافق ١٤٣٦/٢/٢هـ بالموافقة على إنشاء هيئة عليا لتطوير المنطقة الشرقية، تهدف إلى الإسهام في التطوير الشامل للمنطقة وتوفير احتياجاتها من المرافق العامة والخدمات، على أن تكون لهذه الهيئة مجلس يرأسه أمير المنطقة الشرقية وميزانية خاصة. ومن بين مهمات واختصاصات الهيئة رسم السياسات العامة لتطوير المنطقة وتنميتها، ومتابعة تنفيذ وتخطيط المشاريع بالتنسيق مع مجلس المنطقة وأمانة المنطقة والأجهزة الأخرى فيها، وأيضاً إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع والبرامج التي تنفذها منفردة

أو بمشاركة جهات أخرى، والمشاركة في وضع خطط وميزانيات الجهات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والهيئات وجمعيات النفع العام بما يضمن تحقيق التنمية المتوازنة في المنطقة .

• صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١م الموافق ١٤٣٦/٢/٩هـ بالموافقة على تسعيرة جديدة لبيع المياه والارتفاق بخدمات الصرف الصحي لغير الاستهلاك السكني وتطبيقها على القطاعات الحكومية والصناعية والتجارية فقط دون القطاع السكني، على أن يبدأ العمل بها بعد سنة.

• صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١م الموافق ١٤٣٦/٢/٩هـ بالموافقة على أن تقوم وزارة العمل بنقل خدمة عمالة عقد المشروع المتعثر - من عمال وفنيين ومشرفين - من المقاول المتعثر إلى المقاول (الجديد) الذي رُسي عليه العقد في حال حاجته إلى خدمات أيّ منهم، وفقاً لعدد من الترتيبات من بينها تحمّل الدولة رسوم نقل خدمات العمالة.

• صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٨م الموافق ١٤٣٦/٢/١٦هـ بالموافقة على نظام وظائف مباشرة الأموال العامة، ومن أبرز ملامح هذا النظام أن يقضي بتحديد المؤسسات والهيئات العامة وما في حكمها (التي لا يخضع منسوبها لنظام الخدمة المدنية)، وتسميات الوظائف ذات الصلة بمباشرة الأموال العامة وحفظها، وتُدْرَج تلك التسميات بعد اعتمادها من مجلس إدارتها أو ما في حكمها في لوائحها ذات الصلة، لضمان حصر تسميات الوظائف ذات الصلة بمباشرة الأموال العامة وحفظها. ويقضي أيضاً النظام بوجود أن تقوم كل وزارة أو مصلحة عامة أو مؤسسة عامة أو هيئة عامة أو ما في حكمها، باستخدام الوسائل الإلكترونية التي تضبط مدخلات الصناديق والمستودعات ومخرجاتها.

• صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٥م الموافق ١٤٣٦/٢/٢٣هـ بالموافقة على تنظيم جمعية حماية المستهلك، وقيام معالي وزير التجارة والصناعة بتعيين أول مجلس تنفيذي للجمعية بعد صدور هذا التنظيم، على أن تكون مدته ثلاث سنوات. كما تمت الموافقة على تخصيص نسبة - يحدد مقدارها معالي وزير التجارة والصناعة - من رسوم اشتراكات العضوية التي تتقاضاه الغرفة التجارية الصناعية في كل منطقة لمصلحة جمعية حماية المستهلك والجمعيات الأهلية المتخصصة التي تنشأ مستقبلاً في القطاعات المعنية بحماية المستهلك، على أن تُورَد هذه النسبة في حساب خاص وتوزع على تلك الجمعيات وفقاً لنسب تحددها وزارة التجارة والصناعة.

• صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٥م الموافق ١٤٣٦/٢/٢٣هـ بالموافقة على عدد من الإجراءات من بينها ما يلي:



١. يُمنع بيع كراسة الشروط والمواصفات على المقاول في أي من الحالات الآتية:
 - أ- إذا صدر في شأنه أكثر من قرار بسحب مشروع حكومي منه لتعثره في التنفيذ.
 - ب- إذا اعتذر عن تنفيذ أكثر من مشروع حكومي بعد الترسية.
 - ت- إذا تأخر أو تباطأ -لأسباب تعود إليه- في تنفيذ العمل في أكثر من مشروع حكومي ولم يسحب منه العمل.
٢. يقتصر تطبيق ما ورد في الفقرة (١) على وضع المقاول في آخر (ثلاث) سنوات من تاريخ الإعلان عن بيع الكراسة.
٣. يصدر بمنع بيع كراسة الشروط والمواصفات على المقاول المتعثر بقرار من الوزير المختص أو رئيس الدائرة المستقلة، وذلك بناء على توصية من لجنة فحص العروض، على ألا تتجاوز مدة المنع (ثلاث) سنوات من تاريخ صدور القرار، ويكون المنع مقصوراً على مشروعات الجهة التي أصدرته.